الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

دروس عبر الخط لمقياس:

الاقتصاد النقدي والمالي المعمق

أستاذة المقياس: مداس حبيبة

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2022-2023

المحاضرة الأولى: مدخل للاقتصاد النقدي

نشأة النقود وتطور أشكالها

تمهيد:

أخذت النقود في تطورها أشكالا مختلفة يمكن تقسيمها عبر ثلاث مراحل، مرحلة الاقتصاد الحقيقي أين لم يكن هناك وجود للنقد تماما، ثم مرحلة الاقتصاد النقدي السلعي أين اهتدى الإنسان لاستعمال مجموعة من السلع ذات قبول عام كي تلعب دور الوسيط النقي وصولا إلى النقود في شكلها الحالي وتدخل ضمن مرحلة النقود المعاصرة.

أولا– مرحلة الاقتصاد الحقيقي:

1- **نظام المقايضة:** عمل الإنسان في القديم لسد حاجاته الرئيسية والضرورية من غذاء وماء ولباس، فما ينتجه هو للاستعمال الشخصي ولتحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن مع زيادة عد الناس وحاجاتهم وتوسع المجتمعات البشرية، واحتكاكها ببعضها البعض أصبح من الصعب على الفرد أن ينتج كل ما يحتاج إليه بنفسه، ومن ثم اكتفى بممارسة نشاط إنتاجي واحد، وهنا ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل، أين أصبح للأفراد فائضا من سلع معينة يمكنهم استخدامه في الحصول على ما يحتاجونه من سلع أخرى متوافرة لديهم. وبما أن أنواع وعدد السلع المتبادلة كان محدودا استطاع الأفراد مبادلتها مباشرة بدون وسيط في ظل نظام المقايضة. إذا "المقايضة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة ودون استخدام أي ويسط نقدي "

2- **صعوبات المقايضة:** استجاب نظام المقايضة لمرحلة معينة من حياة المجتمعات، لكن مع تطور النشاط الاقتصادي وتزايد إنتاج السلع بسبب التخصص ظهرت عدة صعوبات جعلت نظام المقايضة عاجزا عن مواجهة التوسع في الحاجات الإنسانية، وكانت أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور النقود. ويمكن تلخيصها في:

- صعوبة التوافق الثنائي في رغبات المتبادلين، من حيث نوع وحجم السلعة المتبادلة وكذا صعوبة توافق الزمان والمكان المناسبين لإجراء المقايضة.
- صعوبة تحديد أو معرفة معدلات التبادل، أي الافتقار غلى وحدة عامة يمكن بمقتضاها قياس وتحديد قيم السلع.
- عدم قابلية بعض أنواع السلع للتجزئة.
- صعوبة تخزين السلع.

ثانيا– مرحلة الاقتصاد النقدي السلعي:

بسبب صعوبات المقايضة بدأت المجتمعات بالبحث عن وسائل تسهل عملية التبادل وتقلل من الجهد والوقت اللازمين لها، وكانت أول خطوة اهتدت إليها استخدام السلع معينة كوسيط تقاس إليها قيم السلع الأخرى وسميت بالنقود السلعية، حيث كان استخدامها خطوة كبيرة في تذليل صعوبات المقايضة.

1) النقود السلعية:

تعتبر أول نوع من أنواع النقود فرضتها طبيعة النظام الاقتصادي السلعي، وقد اختلفت باختلاف المجتمعات أي أخذ كل مجتمع سلعة معينة تلائم ببيئته فيقاس على أساسها قيم باقي السلع. وبذلك استخدمت مجوعة كبيرة من السلع كنقود منها الحرير، الماشية، القمح، المعادن غير النفيسة كالحديد والنحاس.... إلخ)

رغم أن استخدام النقود السلعية ساهم في التخلص من بعض صعوبات المقايضة، فإنها واجهت عدة أسباب جعلتها تفشل في توسيع المبادلات وتسهيل أدائها، ومن بينها:

- ✓ أنها لم تكن كلها قابلة للتجزئة.
- ✓ أنها تتميز بصعوبة الحمل والتخزين وبالتالي تعرضها للتلف والنقص في قيمتها
- ✓ أنها استخدمت استخدام مزدوجا (كسلعة ونقد)، وبالتالي لم تتميز بالثبات النسبي في قيمتها حيث يشترط في النقود السلعية أن تتساوى قيمتها كسلعة مع قيمتها كنقد

ولذلك استمر التطور في البحث عن أكفأ السلع للقيام بدور النقد، بالاعتماد على بعض المؤشرات كالندرة وقابلية التجزئة وكان الحظ الأوفر في ذلك للمعادن خاصة الثمينة منها: كالذهب والفضة

2) النقود المعدنية:

احتلت المعادن النفيسة الصدارة بين مختلف المعادن انطلاقا من خصائصها الطبيعية والفيزيائية التي جعلتها أكثر صلاحية للقيام بدور النقد بسبب صلابتها وسهولة حملها وتخزينها وقابلية للتجزئة إضافة إلى ثباتها النسبي في قيمتها بسبب ندرتها. وقد تطورت النقود المعدنية خلال فترة استخدامها من نقود موزونة، إلى نقود حسابية، إلى نقود مضروبة أو مسكوكة.

ثالثا– مرحلة الاقتصاد النقدي الائتماني (النقود المعاصرة):

تشمل النقود الائتمانية النقود التي تتميز بعدم وجود صلة بين قيمتها النقدية وقيمتها السلعية أي أنها ترتكز على عنصر الائتمان أو ثقة الأفراد في مصدرها.

1– النقود الورقية:

وتمثل الصفة الغالبة للنقود في الاقتصاديات المعاصرة، يعود ظهورها إلى القرن 17، فمع تزايد التخصص والإنتاج أصبح استخدام المسكوكات يواجه صعوبات من حيث نقلها واستعمالها في المبادلات التي تتضمن مبالغ كبيرة نسبيا مما يعرضها لمخاطر السرقة والضياع. وبفضل وجود صاغة الذهب والصيارفة وما لديهم من خزائن مؤمنة، استطاع الأفراد والتجار التوصل إلى طريقة جديدة لتسوية المبادلات، وذلك بإيداع ما لديهم من مسكوكات ذهبية لدى هؤلاء الصاغة مقابل إيصلات أو شهادات ورقية تثبت حقهم في ودائعهم ورجوعها إليهم متى طلبوا ذلك.

وبدا التعامل بهذه الشهادات **بشكل اسمي** ثم ومع انتشار تداولها بين الأفراد اكتفوا بتظهيرها أي التصديق على ظهر الشهادة كوسيلة لنقل ملكيتها. ومع زيادة الثقة في قدرة مؤسسات الإيداع على الاستجابة لطلبات سحب الودائع أو تحويلها في أي وقت، أصبحت الشهادات تصدر لحاملها، أي يتم تحويل ملكيتها بمجرد تسليمها وهنا سميت **بالنقود النائبة** لأنها كانت تنوب عن المعادن النفيسة، وقيمتها تساوي دائما قيمة الإيداعات الذهبية لدى الصاغة. ومع اتساع أعمال البنوك حدث تطور كبير فيها حيث لم يعد إصدارها مرتبط بودائع حقيقة يقوم الأفراد فيها بإيداع مسكوكاتهم لدى البنك، وإنما ارتبط إصدار جزء كبير منها بعمليات الائتمان التي يمنحها البنك، حيث عمدت هذه البنوك إلى إقراض الأفراد مباشرة لأوراق تصدرها وهي تدرك أنها ستستخدم في التداول دون أن تقدم كلها للتحويل إلى ذهب إلا نادرا. وهكذا ظهرت صورة جديدة للنقود الورقية دون الالتزام بوجود الودائع المعدنية التي تغطيها وسميت **البنكنوت**. وتم تخصيص بنك واحد في كل دولة يتولى عملية إصدارها وهو البنك المركزي من أجل تماثل الأوراق النقدية وحسن تنظيم تداولها وكانت تتمتع بالقبول من قبل الأفراد اختياريا غير أن:

- ✓ الارتفاع الكبير في إنتاج السلع والذي فاق كثيرا معدل زيادة إنتاج الذهب من ناحية
- ✓ الحرب العالمية الأولى وما استهلكه من أرصدة ذهبية من ناحية أخرى

أدياً إلى عدم كفاية احتياطات الذهب العالمي لحاجات التداول النقدي، وهنا تدخل القانون لتنظيم تداول هذه الأوراق بواسطة فرض الطابع القانوني عليها و**إلزامها** في كل المعاملات ولم يعد لحاملها الحق في المطالبة بتحوليها إلى ذهب. وهنا انقطعت الصلة بين كمية النقود المصدرة وبين كمية الذهب الموجودة لدى السلطة النقدية في الدولة، وتكون هذه الأخيرة (البنك المركزي) المسؤولة عن كمية النقد المصدرة وإدارتها وفقا للظروف الاقتصادية، وبما يتوافق مع حجم الإنتاج الحقيقي بغض النظر عن احتياطي الذهب قصد تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.

2- النقود المعدنية المساعدة (المسكوكات الرمزية):

هي مجموعة أجزاء من وحدات النقد تصدرها الدولة بغرض تلبية حاجيات التداول صغيرة الحجم،

وتصنع عادة من المعادن الرخيصة، ولكي تستمر هذه العملة في التداول يجب أن تكون قيمتها كسلعة أقل بكثير من قيمتا كنقد حتى يفضل الأفراد التعامل بها كعملة.

3- النقود الكتابية (نقود الودائع، الخطية، المصرفية):

وتنشأ هذه النقود من مجموع الودائع الجارية للأفراد والمشروعات لدى البنوك التجارية، وأشتق اسمها من القيود التي كانت تكتب بحسابات البنوك والتي يتم من خلالها تحويل المبالغ من حساب شخص إلى حساب شخص آخر دون الحاجة إلى عملية السحب والإيداع في كل معاملة، ويتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات. وقد تطور استعمال النقود الورقية إلى كتابية بطريقة مشابهة تماما لتطور استعمال النقود المعدنية إلى ورقية خاصة عندما استمر الأفراد في إيداع نقودهم الورقية بعد أن أصبحت إجبارية لدى البنوك التجارية، ومقابل تعهد المصرف بردها بمجرد الطلب. ومع تكدس هذه الودائع دون أن يتقدم حائزوها بسحبها إلا نادرا قامت البنوك بإقراضها للغير، ومع مرور الوقت حدثت خطوة كبيرة في التاريخ النقدي تمثلت في أن البنوك لم تكتفي بمنع قروض من الودائع الحقيقية بل ومن ودائع ليست لها وجود مادي لديهم. فنقود الودائع إذن هي أرصدة الأفراد لدى البنوك سواء كانت حقيقة أو مشتقة كما أنها مجرد تعهد بالدفع من جانب البنوك، وهي ليست قانونية (غير إجبارية) لان القانون لم يعطها قوة إبراء كما هو الحال للنقود الورقية ولكنها تستمد قوتها من قبولها في التعامل وهو ما يكسبها قوة إبراء اختيارية.

1- **النقود الإلكترونية:** وهي نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية مخزنة في مكان آمن إما على:

- ✓ حامل نقد الكتروني أو بطاقة: وهي بطاقة تحتوي على احتياطي نقدي مخزن فيها، وتحوي شريحة الكترونية برغوثية مزودة إما بذاكرة أو بمعالج الكتروني يزودها بطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط الممغنطة. يتم استعمالها عن طريق الموزع الآلي أو الآلات الخاصة بها عند التجار لإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة، يمكن إعادة شحنها لعدة مرات وتسمى بالبطاقات الذكية قائمة على مبدأ الدفع المسبق، ويتم استخدام النقد المخزن فيها على دفعات (أي يمكن تجزئة القيمة النقدية المخزنة فيها). حيث لا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع فالمعالجات الموجودة فيها تستطيع التأكد من سلامتها، وعندما يقدمها حاملها للبائع فإن المعالج الدقيق الموجود في مسجل النقد الالكتروني للبائع يتأكد من جودة البطاقة الذكية من خلال قراءة التوقيع الرقمي المسجل في معالج البطاقة. وبمجرد

استخدامها تنقص قيمة المشتريات بطريقة أوتوماتيكية من بطاقة المشتري (وليس من الحساب البنكي) كما تتميز بقدرتها على تخزين الخصائص البيومترية مثل شبكية العين، هندسة اليد، بصمة الأصبع.... وبذلك تتميز البطاقة الذكية ب:

- القدرة العالية على تخزين المعلومات والبيانات الشخصية والمالية وحتى المهنية والطبية.
- تعدد مجالات استخدامها كخدمة الاتصالات، كبطاقة صحية، لسداد أجرة النقل، حجز تذاكر....
- السرية والأمان بفضل تكنولوجيا الكمبيوتر الصغير المثبت على البطاقة.
- تعتبر محفظة النقود الالكترونية.

✓ **النقد الافتراضي (نقود الشبكة، النقود الرقمية)**: وتتمثل في برامج logiciels تسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنيت، تأخذ صورة وحدات الكترونية مخزنة مسبقا على الهارد ديسك أو القرص الصلب لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل، ويمكن إعادة شحنه.

وبذلك تكون النقود الالكترونية كما يعرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها: "مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية (بطاقة/قرص صلب) تستخدم بصورة شائعة (قبول عام) كأداة للدفع، تصدر دون الحاجة لوجود حساب بنكي وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

ملخص المحاضرة الأولى: مدخل للاقتصاد النقدي
"نشأة النقود وتطورها"

الأستاذة: مداس حبيبة

السنة الجامعية: 2022-2023

نشأة النقود وتطور أشكالها

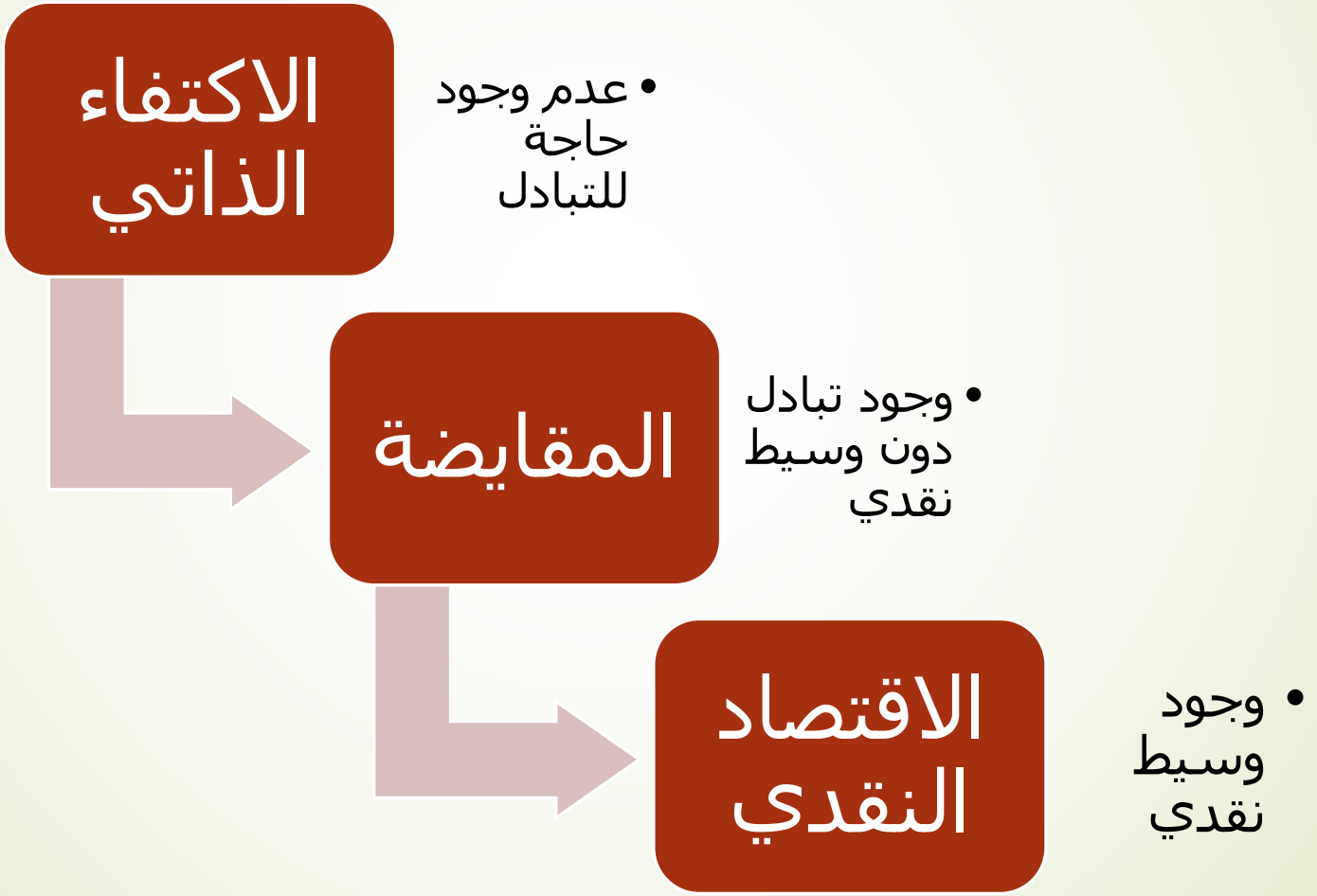

مرحلة الاكتفاء الذاتي

مرحلة الاقتصاد الحقيقي (نظام المقايضة)

مرحلة الاقتصاد النقدي السلعي

مرحلة الاقتصاد النقدي الائتماني

- عرفت خلالها النقود عدة أشكال وتطورت وتميزت بتدرجها نحو اللامادية،

القاعدة الائتمانية

- النقود الورقية والمعدنية المساعدة
- النقود الكتابية والالكترونية

القاعدة السلعية

- النقود السلعية
- النقود المعدنية

مرحلة الاكتفاء الذاتي

نظام المقايضة (عدم وجود وسيط نقدي)

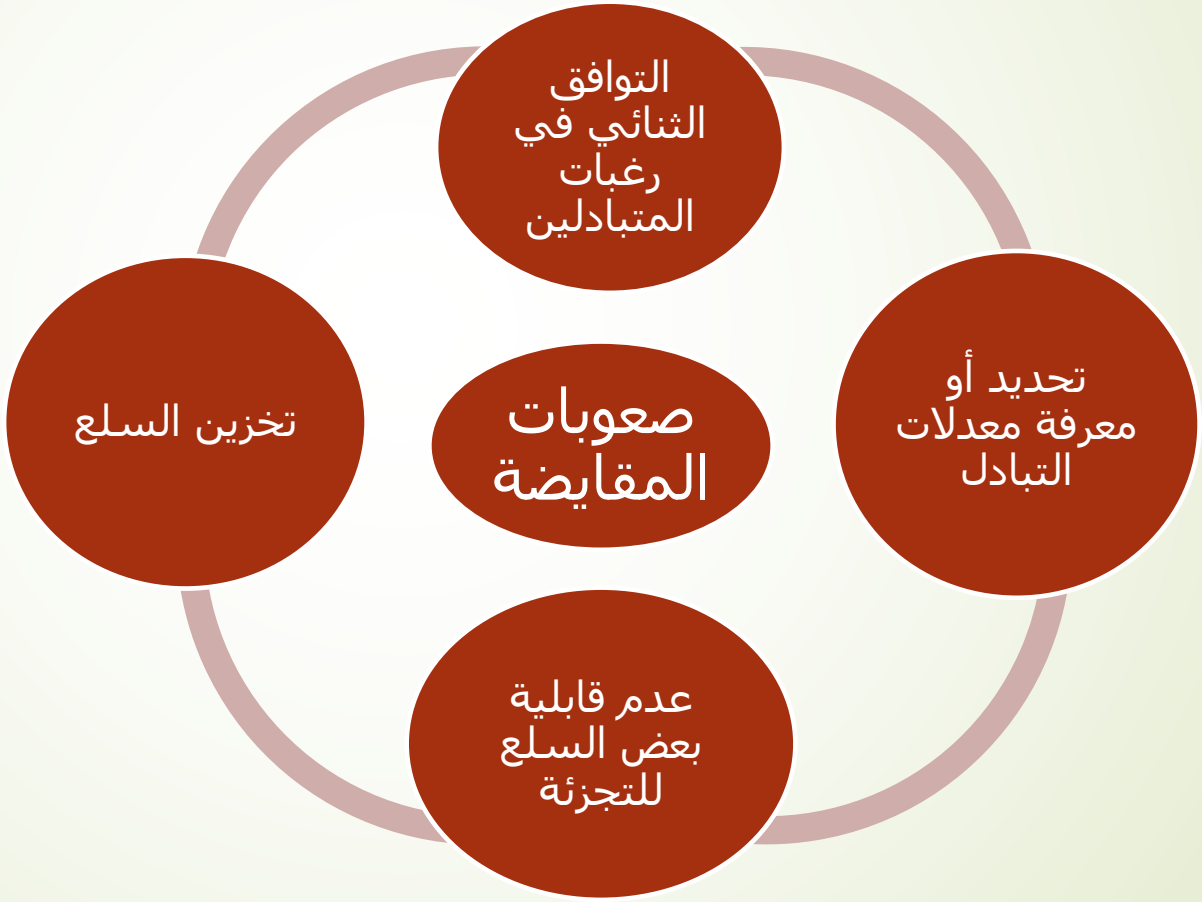

عدم التوافق بين رغبات المتبادلين

- شخص ينتج السلعة أ ويريد مقابلها السلعة ب ويوجد في السوق من ينتج السلعة ب ويريد مقابلها أ ← هنا لا توجد مشكلة توافق
- أما إذا كان من لديه السلعة ب يرغب في سلعة أخرى ولنفرض ج ← هنا تظهر المشكلة
- فما الحل؟

صعوبة تحديد معدلات أو نسب التبادل

- يتعذر وضع مقياس متفق عليه أو تحديد نسب لتبادل جميع السلع وتكون مرضية للجميع
- صعوبة معرفة عدد معدلات التبادل حيث تستوجب معرفة قيمة السلعة مقارنتها بشكل ثنائي (كل زوج معا) مع باقي السلع في السوق

$$R = \frac{n(n-1)}{2}$$

عدم قابلية بعض السلع للتجزئة

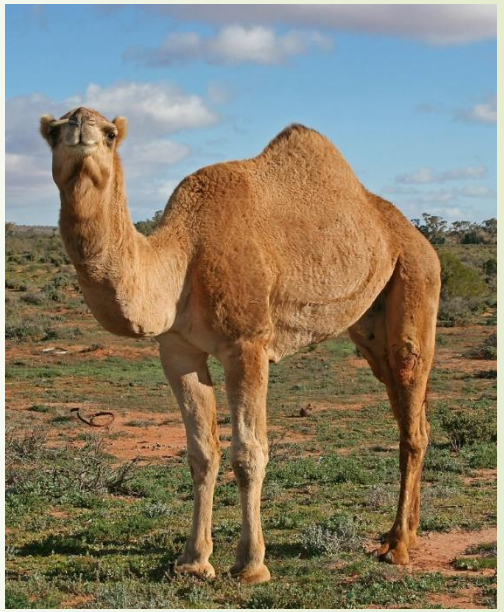

=

1جمل = 700 صاعا من الأرز

صعوبة التخزين

- عدم إكمال الصفقة لأي صعوبة من الصعوبات السابقة
- أغلب السلع صعبة التخزين وسريعة التلف كالسلع الغذائية
- سلع يمكن تحزينها لكنها تتطلب تجهيزات بتكلفة عالية

الاقتصاد النقدي السلعي

- استخدام سلع معينة كوسيط للتبادل وتقاس إليها قيم السلع الأخرى
- يقوم الاقتصاد النقدي على تجزئة المقايضة إلى عمليتين:

البيع

- وهو التخلي عن السلعة مقابل النقود السلعية

الشراء

- وهو الحصول على السلعة مقابل النقود السلعية

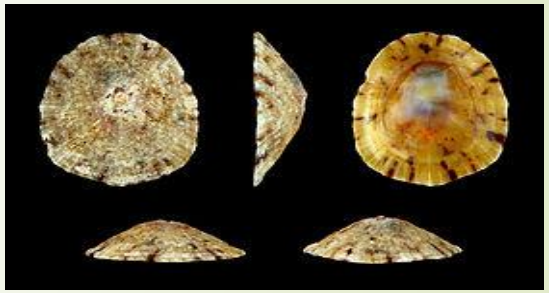

النقود السلعية

رغم نجاحها في التخلص من بعض صعوبات المقايضة فإنها مازالت

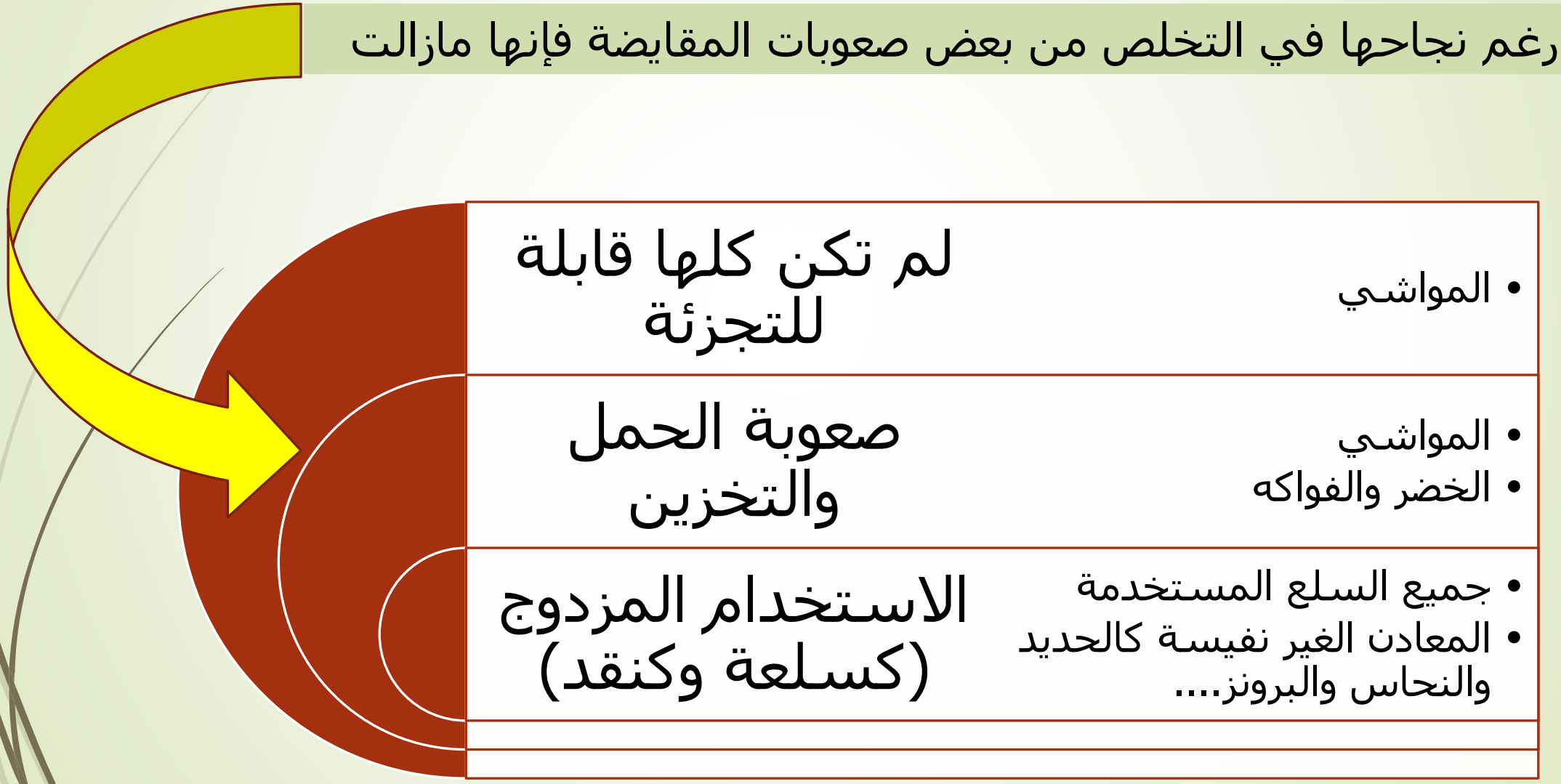

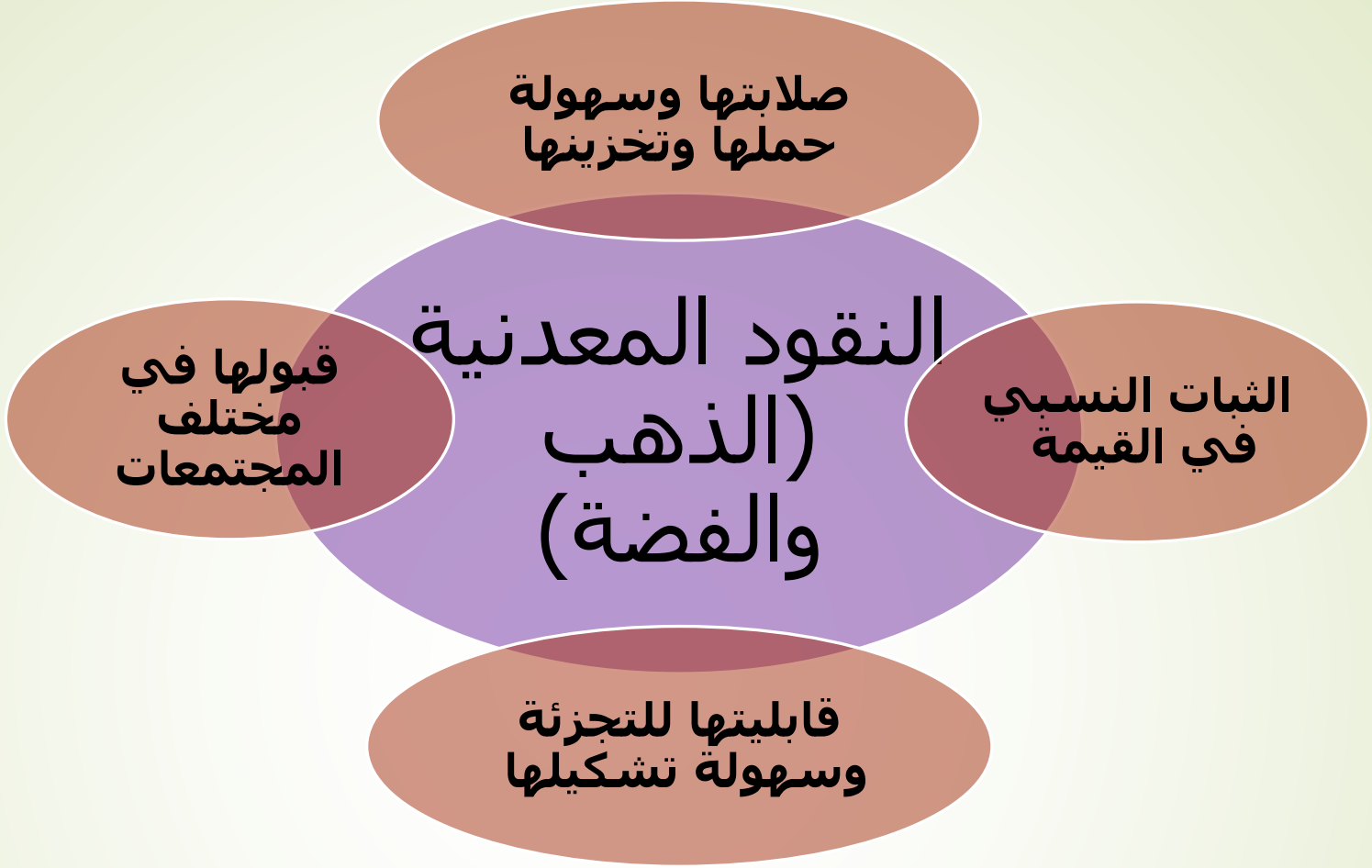

النقود المسكوكة ← النقود الحسابية ← النقود الموزونة

تستخدم في المعاملات الكبيرة أو في التجارة الخارجية بين المجتمعات المختلفة واستمرت فترة طويلة من الزمن حتى أوائل القرن ال20

النقود كاملة القيمة

بينما استخدمت المعادن الأخرى (النحاس والبرونز) كمسكوكات مساعدة لتسهيل ومقابلة احتياجات التداول صغيرة الحجم

مرحلة الاقتصاد الائتماني (النقود المعاصرة)

النقود الورقية

النقود الورقية:

- الإيصالات الإسمية
- النقود النائبة (لحاملها)
- أوراق البنكنوت
- النقود الورقية الإلزامية

النقود المعدنية المساعدة

أو المسكوكات الرمزية: وهي وحدات نقدية تصدر لتلبية حاجات التداول صغيرة الحجم

قيمتها كسلعة أقل بكثير من قيمتها كنقد

التعرض لمخاطر السرقة والضياع

دفع أجرة للصائغ مقابل للحفظ

يفكرون

ايداعها لدى
محلات الصاغة

مقابل

صك إسمي أو ورقة تعهد باسترجاع ودائعهم الذهبية
عند الطلب

- انتشار التعامل بالإيصالات
- زيادة الثقة في قدرة الصاغة على الاستجابة لطلبات التحويل

الإيصالات تصدر لحاملها أي انها غير إسمية

لأنها كانت تنوب عن المعادن النفيسة في التداول و قيمتها دائما = قيمة الإيداعات الذهبية لدى الصاغة

النقود النائبة

الايصالات الإسمية

- اسمية/قابلة للتحويل إلى ذهب/التعامل بها اختياري/مغطاة 100% ذهبا

النقود النائبة

- لحاملها/قابلة للتحويل إلى ذهب/ التعامل بها اختياري/مغطاة 100% ذهبا

لم يعد إصدار النقود مرتبط بعمليات الإيداع فقط وإنما أيضا بعمليات الائتمان التي يمنحها البنك

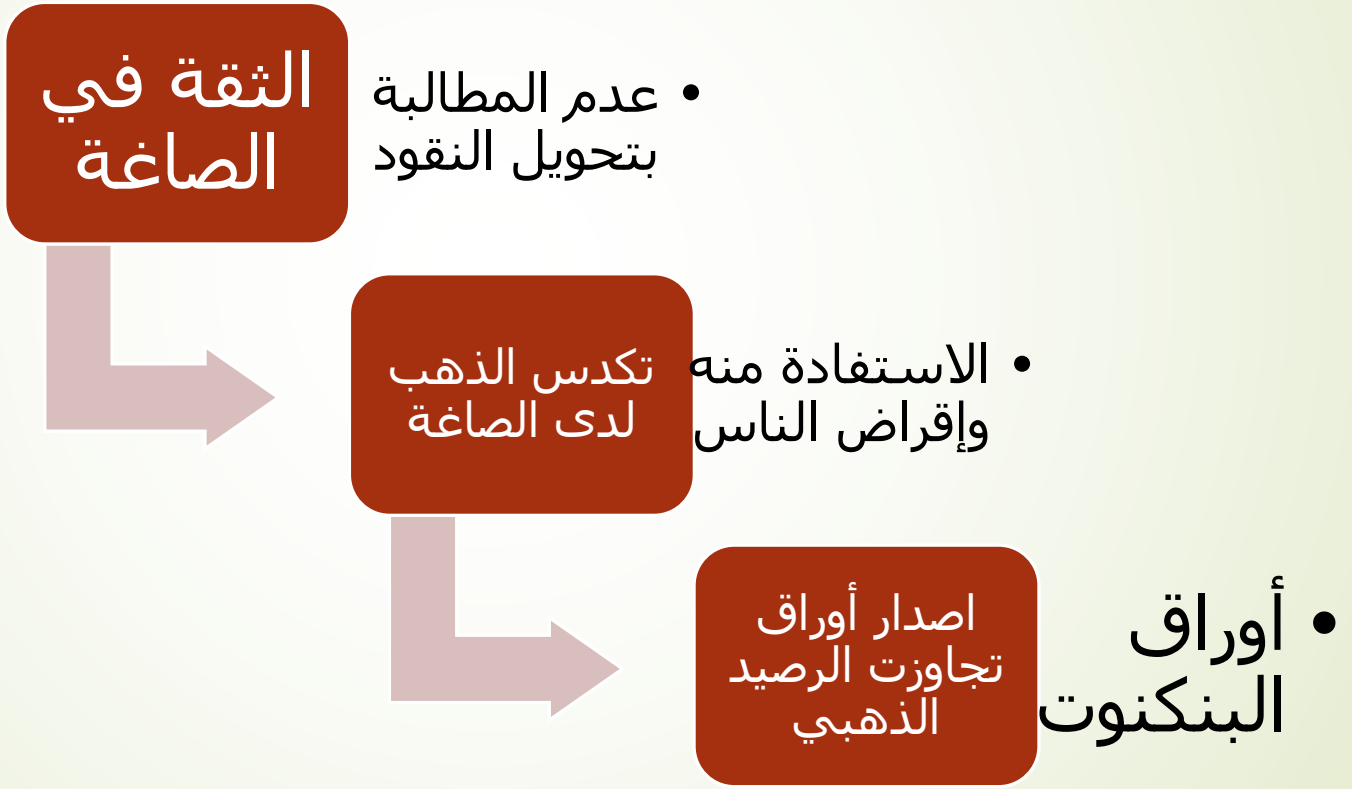

كثرة طلبات التحويل على أحد الصاغة

التأثير سلبا على ثقة الناس في التعامل بالنقد الورقي

إنشاء البنك المركزي

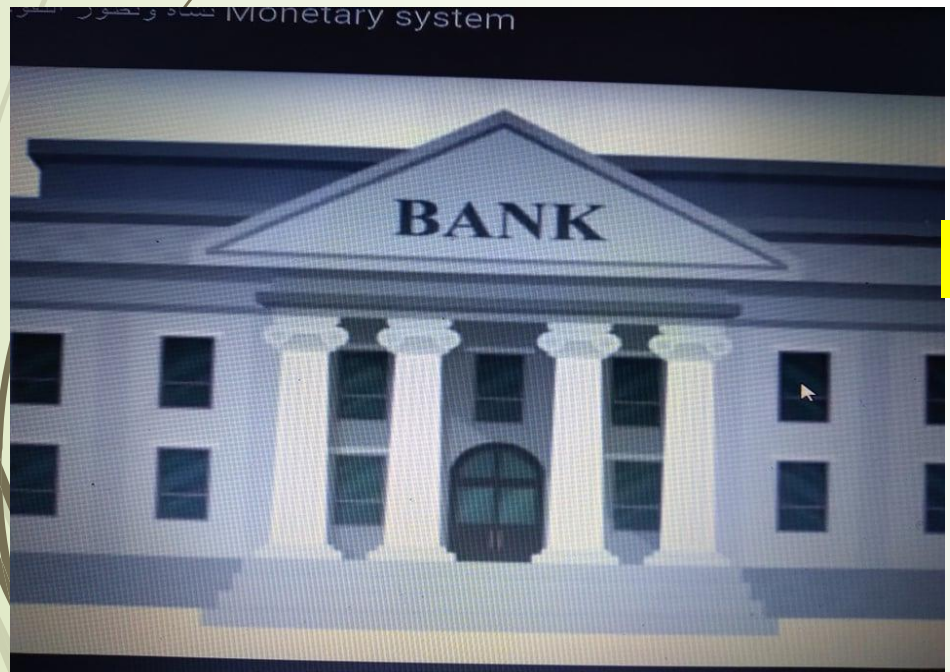

النقود الورقية المصدرة طبقا لقاعدة الذهب

- الارتفاع الكبير في إنتاج السلع بما يفوق معدل إنتاج الذهب
- الحرب العالمية الأولى وما استهلكته من أرصدة ذهبية

تزعزع الثقة في البنوك

عدم كفاية احتياطات الذهب لحاجات التداول النقدي

فرض الطابع القانوني وإلزامها في كل المعاملات

أوراق البنكنوت

- لحاملها/ قابلة للتحويل إلى ذهب/التعامل بها اختياري/مغطاة نسبيا فقط بالذهب

النقود الإلزامية

- لحاملها/ غير قابلة للتحويل إلى ذهب/ التعامل بها إجباري/ مغطاة نسبيا

نموذج للنقود الإلزامية ٢

نموذج للنقود الإلزامية ١

نموذج للنقود الإلزامية ٣

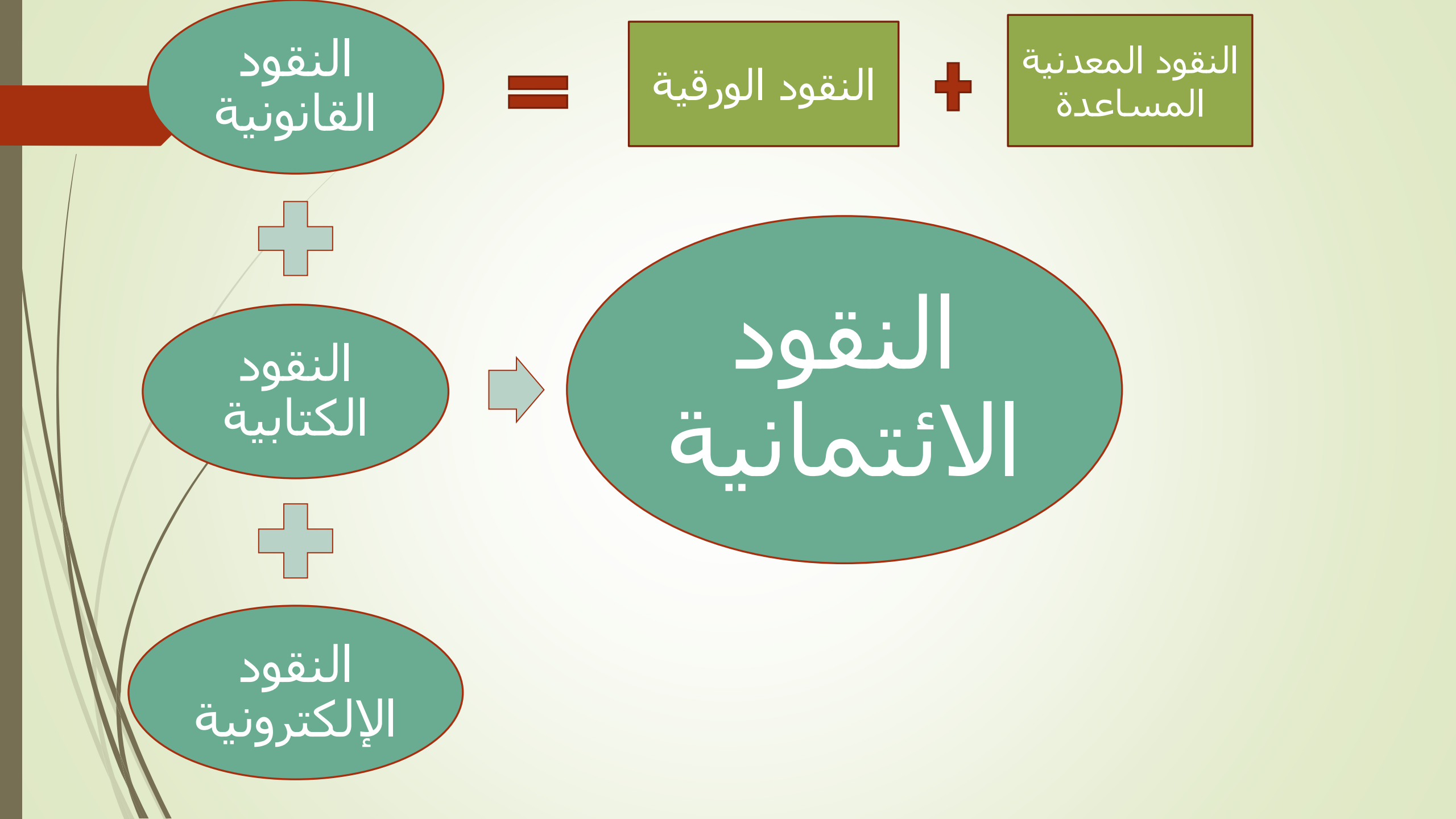
النقود المعدنية المساعدة
النقود الورقية
النقود القانونية
النقود الكتابية
النقود الإلكترونية
النقود الائتمانية

النقود الكتابية (المصرفية/الخطية/نقود الودائع)

- تنشأ من المبالغ المودعة من الأفراد والمشروعات في الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية وهي قابلة للسحب عند الطلب ويتم تداولها بالشيكات أو ببطاقات الصرف الآلي (البطاقات الإلكترونية).

تنتج نقود الودائع كلما منحت قروض من حسابات الافراد الجارية لدى البنوك التجارية

- ونقود الودائع:
  - هي مجرد تعهدات بالدفع من جانب البنوك
  - هي أرصدة الأفراد لدى البنوك سواء كانت أولية أو مشتقة
  - هي ليست قانونية وغير نهائية

أدوات ووسائل الدفع

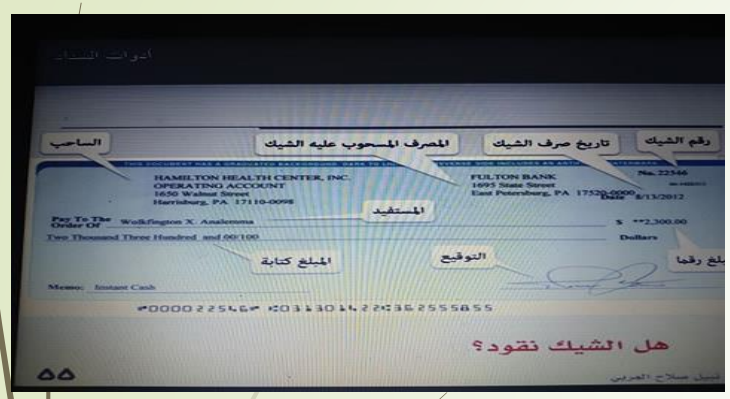

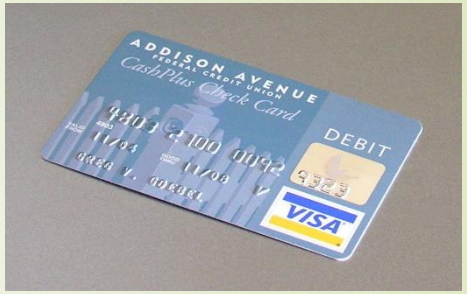

النقود الإلكترونية

- يعرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية (بطاقة/قرص صلب)تستخدم بصورة شائعة (لديها قبول عام) كأداة للدفع، تصدر دون الحاجة لوجود حساب بنكي، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما(مبدأ الدفع المسبق)
- نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية مخزنة في مكان آمن إما على:

البطاقات الذكية

- على بطاقة إلكترونية مثل:

النقد الافتراضي/نقود الشبكة/النقود الرقمية

- على الهاتف أو الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل مثل البيتكوين

مفهوم النقود

النقود هي أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس ومخزن للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة